



الوثائق المجمعة حول معلومات المشروع/ورقة البيانات حول الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS)

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد/التحديث: 10 تشرين الأول 2017 | تقرير رقم: PIDISDSA22083



المعلومات الأساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع:

| | | | | | | |
|--------------|----------------------------|--------------------------|---|---------------------------------------|-------------------------------------|--|
| الدولة | العراق | الرقم التعريفي للمشروع | P163108 | اسم المشروع | الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق | الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد) |
| المنطقة | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | التاريخ التقديري للتقييم | 2 تشرين الأول 2017 | التاريخ التقديري لاجتماع مجلس الإدارة | 30 تشرين الثاني 2017 | القطاع |
| أداة التمويل | تمويل المشاريع الاستثمارية | المقترض | وحدة الإصلاحات الاقتصادية- مكتب رئاسة الوزراء | الجهة المنفذة | وزارة التخطيط | الحماية الاجتماعية والعمل |

الهدف التنموي المقترح:

يتمثل الهدف التنموي للمشروع في: (أ) تحسين القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية ؛ (ب) زيادة فرص التوظيف المؤقتة، في المجتمعات المستهدفة.

المكونات

تمويل المشاريع الفرعية المجتمعية
دعم تعزيز نظم التمويل متناهي الصغر
بناء القدرات والتطوير المؤسسي

يستنتى هذا المشروع من متطلبات السياسات للسياق ذات الحاجة الملحة للمساعدة أو ذات القدرات المحدودة المشار إليها في السياسة التشغيلية 10.00، الفقرة 12.
نعم

التمويل (مليون دولار أمريكي)

| المبلغ | مصدر التمويل |
|--------|-------------------------------|
| 300.00 | البنك الدولي للإنشاء والتعمير |
| 300.00 | التكلفة الإجمالية للمشروع |

فئة التقييم البيئي

ب- تقييم جزئي

القرار

أجازت المراجعة مواصلة عملية التحضير

القرارات الأخرى (حسب الضرورة)

ب. المقدمة والسياق

اعترضت عملية التنمية في العراق جملة من التحديات بفعل عقود من الصراع والتدهور الاقتصادي، فضلاً عن الأزمتين المزدوجتين المتمثلتين بانخفاض أسعار النفط والحرب الجارية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، حيث أدى ذلك في العام 2014 إلى فقدان المكاسب التي تحققت على صعيد الحد من الفقر في الفترة ما بين 2007-2012، بحيث ارتفع عدد الفقراء إلى 22.5% وتم الدفع بثلاثة ملايين شخص إضافيين إلى دائرة الفقر. وتعرض أكثر من 4 مليون عراقي للنزوح بفعل الصراعات المتعددة في البلاد. وبالرغم من التعافي الذي شهدته أسعار النفط نوعاً ما مؤخراً وإحراز تقدم على صعيد محاربة تنظيم داعش من خلال تحرير مدينة الموصل مؤخراً، إن الهشاشة التي يعاني منها العراق تجعله أكثر عرضة للصدمات في المستقبل.

من ناحية أخرى، تعاني عدة أنحاء في العراق من ضعف في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وقلة فرص العمل، وبالتحديد في المناطق التي تشهد صراعات والمناطق المحررة. وتجاهه الإجراءات الحكومية لمعالجة هذه التحديات بقلة التواجد على الأرض وضعف الثقة في مؤسسات الدولة. وبالرغم من وجود عملية إصلاح لامركزية تسير بشكل واثق، وإن كانت في مراحلها الأولية، والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تفويض المسؤولية عن توصيل الخدمات الأساسية إلى المحافظات، إلا أن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن تتمكن المحافظات من تولي هذه المسؤولية بفعالية وبطريقة تجعلها خاضعة للمساءلة أمام الحكومة المركزية والمواطنين. وفي الوقت الراهن، تعاني الكثير من أجزاء البلاد من تلك التحديات التي في حال لم تتم معالجتها، ستؤدي إلى المزيد من الصراعات وانعدام الاستقرار.

يمثل تكافؤ الفرص في الوصول إلى خدمات أساسية ووظائف جيدة الأساس في تحقيق النمو والسلام والاستقرار بشكل شمولي ومستدام في العراق، وتستطيع اللامركزية المساعدة في تشجيع المزيد من المساءلة والاستجابة. وتوجد براهين على أن وجود برنامج على شكل صندوق اجتماعي بحسب الطلب المجتمعي يمكن أن يسهم في معالجة هذه التحديات الأنية من خلال توصيل المساعدات إلى المجتمعات المحرومة والمتضررة بفعل الصراع من أجل المساعدة في إعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية واستحداث وظائف مؤقتة.

السياق القطاعي والمؤسسي

شرعت الحكومة العراقية بتنفيذ برنامج شامل لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية أدخل تحسينات بارزة على النظام الحالي، بما يسهم في تشجيع الإنصاف والصمود والفرص للمواطنين العراقيين. ومن خلال برنامج البنك الدولي الطارئ لدعم الحماية الاجتماعية في العراق - المرحلة الأولى (P099295)، تمكنت الحكومة من إعداد والسير في تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية للحماية الاجتماعية للأعوام 2015-2019، وبرؤية تتمثل في إيجاد "نظام حماية اجتماعية شامل في العراق يشمل شبكات الأمان الاجتماعي، والتأمينات الاجتماعية، وسياسات سوق العمل". وقد تحقق إنجازان رئيسيان تمثلتا في التحول من الاستهداف الفئوي إلى الاستهداف على أساس الفقر في تقديم المساعدات الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى تحسين الوصول إلى الفقراء؛ وإصدار القانون المتكامل الجديد للتأمينات الاجتماعية والذي من المرجح أن يكون له أثر إيجابي على حرية انتقال العمالة بين القطاعين الحكومي والخاص والترشيد المالي لصندوق التقاعد.

إكمالاً لهذا العمل، طلبت الحكومة العراقية الحصول على دعم البنك الدولي في تصميم وتمويل صندوق اجتماعي للتنمية لدعم لمبادرات تقودها المجتمعات المحلية بغرض تحسين الظروف المعيشية والفرص للفقراء والفئات الهشة في العراق. ومنذ أوائل العام 2017، عقد البنك الدولي نقاشات رفيعة المستوى مع كبار متخذي القرار في العراق، وقدم توجيهات عامة حول الإطار المفاهيمي بناءً على الممارسات الدولية الجيدة ذات الصلة بالسياق العراقي. ويتمثل الهدف المتفق عليه لبرنامج الصندوق في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها من تحسين سبل كسب الرزق والوصول إلى الخدمات الأساسية. وسيشكل الصندوق منصة لحشد الموارد للمجتمعات من أجل تنفيذ مبادرات حسب الطلب المحلي.

وفي إطار التحضير للمشروع المقترح، قامت الحكومة العراقية بتشكيل فريق وطني رفيع المستوى لتوجيه وتنسيق عملية إنشاء ومأسسة الصندوق، بالإضافة إلى خمسة فرق فنية للعمل في الجوانب المختلفة للصندوق، وهي: (أ) الحاكمة والنواحي المؤسسية والتشريعية؛ (ب) التمويل والتعاون الدولي؛ (ج) منظمات المجتمع المدني وإشراك المجتمعات؛ (د) العمليات والتنفيذ؛ (هـ) المتابعة والتقييم. وبدعم من البنك الدولي، قامت هذه الفرق بإعداد تصميم الصندوق. وقد جرى الاتفاق على تأسيس الصندوق بموجب قانون كمؤسسة مستقلة لا تتبع لقواعد نظام الخدمة المدنية. ومن المتوقع أن يتطلب سن القانون وإنشاء الصندوق ومباشرته العمل بصورة كاملة بعض الوقت.



سيتم المشروع الفرصة لبناء قدرات الإدارة المحلية تمهيداً لاستدامة المشروع. وقد جرى إعداد دليل تشغيلي بدعم من البنك الدولي، والذي يتناول كافة الجوانب التشغيلية المتعلقة بالصندوق الاجتماعي للتنمية بما في ذلك أساليب الاستهداف المجتمعي، وجوانب إشراك المجتمعات، والجوانب الائتمانية والوقائية.

ج. الهدف التنموي المقترح

الهدف التنموي (من وثيقة تقييم المشروع)

يتمثل الهدف التنموي للمشروع في: (أ) تحسين القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ (ب) زيادة فرص التوظيف المؤقتة، في المجتمعات المستهدفة.

النتائج الرئيسية

- استفادة الأسر من تحسن القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية
- المستفيدون من فرص العمل المؤقتة، ومن بينهم الإناث

د. وصف المشروع

سيقدم المشروع المقترح الدعم لتأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق وتوفير الدعم للمجتمعات المستهدفة لتحسين القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل. وسيسعى المشروع إلى زيادة الجوانب التشاركية في التخطيط والإدارة والتوصيل لخدمات البنية التحتية العامة للمجتمعات المستهدفة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال: (أ) تمويل مشاريع فرعية مجتمعية في مجالات التعليم والصحة والمياه والبنية التحتية الاقتصادية على نطاق صغير، والوصول إلى الأسواق؛ (ب) تعزيز قدرات مؤسسات التمويل متناهي الصغر لدعم تطوير المشاريع متناهية الصغر والصغيرة؛ (ج) توفير المساعدة الفنية وبناء القدرات. وسيفيد المشروع المجتمعات المستهدفة، والإدارات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، ووزارة التخطيط، وفي النهاية مؤسسة الصندوق الاجتماعي للتنمية.

سيوسع الصندوق من نطاق أنشطته لتشمل كافة أنحاء العراق على مدار 5 سنوات اعتباراً من كانون الثاني 2018، وذلك باتباع نهج مرحلي. حيث سيبدأ الصندوق العمل في 3 محافظات، ومن ثم التوسع إلى 7 محافظات في السنة الثانية، والوصول إلى المحافظات الثماني عشر بحلول السنة الخامسة. وسيقدم المشروع الدعم إلى البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية المجتمعية، وتعزيز نظم التمويل متناهي الصغر كما يشمل المشروع قادراً كبيراً من بناء القدرات لتأسيس وإدارة الصندوق، والإدارات المحلية، والمجتمعات، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة. وسيضمن المشروع 3 مكونات وعلى النحو التالي:

المكون 1- تمويل المشاريع الفرعية المجتمعية: يهدف هذا المكون إلى تحسين وصول المجتمعات إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. حيث سيقوم بتمويل المشاريع الفرعية التي تتضمن خدمات أساسية تمثل استثمارات ذات أولوية تم تحديدها من قبل المجتمع. وسيتم ذلك على قائمة مفتوحة تتضمن في العادة الاستثمارات التي يمكن إقامتها باستخدام العمالة الكثيفة وتعظيم استخدام المواد المحلية. وستنطلق مرحلة التأسيس في كانون الثاني 2018، وستضم سبع محافظات، ابتداءً من محافظات المثنى، صلاح الدين، دهوك في السنة الأولى، ثم التوسع إلى محافظات نينوى، بغداد، ذي قار، القادسية، في السنة الثانية، وصولاً إلى كافة المحافظات الثماني عشر بحلول السنة الخامسة.

المكون 2- دعم تعزيز نظم التمويل متناهي الصغر: يهدف هذا المكون إلى دعم برنامج عام للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة في الصندوق من خلال تقديم المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات. كما سيتم تقديم الدعم للحكومة العراقية بخصوص: (أ) تعزيز القدرة على إدارة مؤسسات التمويل متناهي الصغر والتي ستنتوي تحت راية الصندوق في المستقبل؛ (ب) مراجعة البيئة التنظيمية للسماح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بالعمل دون وجود اختلالات سوقية؛ (ج) إعداد إطار للتمويل المنهج والذي سيسمح بتدفق الأموال من الصندوق إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر بطريقة مستدامة، مع العمل في الوقت ذاته على تحقيق أهداف الصندوق. وحال تنفيذه، سيبضمن المكون رسمة قطاع مؤسسات التمويل متناهي الصغر بحسب الممارسات الجيدة والتي تضمن: (1) التوسع المناسب والوصول إلى الفئات المستهدفة؛ (2) الاستدامة؛ (3) الأثر.

المكون 3- بناء القدرات والتطوير المؤسسي: سيوفر هذا المكون بشكل عام الدعم لتنفيذ وإدارة المشروع طوال فترة المشروع بغرض تأسيس وتشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية. وسيضمن ذلك: (أ) دعم وزارة التخطيط في إدارة أعمال الصندوق أثناء المرحلة التأسيسية وأنشطة إدارة المشروع؛ (ب) توفير التطوير المؤسسي للصندوق والذي سيتمتع في نهاية المطاف بصفة الاستقلالية؛ (ج) بناء قدرات الإدارات المحلية والمجموعات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني؛ (د) التعاقد مع منظمات مجتمع مدني لإجراء تقييم اجتماعي واقتصادي للمجتمعات المحلية.

هـ. التنفيذ

أثناء مرحلة التأسيس للصندوق الاجتماعي للتنمية، والتي يتوقع أن تستغرق نحو سنتين، ستتولى وزارة التخطيط ومكاتبها المركزية والمحلية إدارة عمليات الصندوق. ويتمثل الهدف في أنه حال إقرار قانون الصندوق و قدرة المؤسسة على العمل بصورة كاملة، سيتم نقل كافة الوظائف من وزارة التخطيط إلى الصندوق.

مكتب إدارة المشروع والفرق في وزارة التخطيط

أثناء المرحلة التأسيسية، ولحين إقرار قانون الصندوق الاجتماعي للتنمية، ستتولى وزارة التخطيط تنفيذ عمليات الصندوق. وبشكل عام، الى حين ذلك، سيتم توجيه التنفيذ من قبل لجنة توجيهية برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء. وستضم اللجنة، بشكل عام، أعضاء يمثلون مجلس أمناء الصندوق. ومن المتوقع أن تستمر هذه الترتيبات المؤقتة لنحو سنتين، وذلك بالاعتماد على سرعة: (أ) سن القانون من قبل مجلس النواب؛ (ب) المدة المستغرقة في إعداد الجوانب التنظيمية لمؤسسة الصندوق. وفي تلك الأثناء، سيتم تأسيس مكتب إدارة المشروع في وزارة التخطيط، تابع للمديرية العامة لاستراتيجية الحد من الفقر، وذلك بغرض الإشراف على تنفيذ أعمال الصندوق. وعلى مستوى المحافظات، سيتم تشكيل فرق لإدارة المشروع في فروع وزارة التخطيط الكائنة في المحافظات.

سيترأس مكتب إدارة المشروع مدير مشروع، وسيضم الوظائف التالية: التنمية الاجتماعية، التواصل، الجوانب الائتمانية، الجوانب البيئية، الجوانب الاجتماعية، المتابعة والتقييم، الشؤون الإدارية. وستتم إدارة كل فريق من قبل مدير مشروع، وسيضم الفريق أخصائي توريدات، أخصائي تنمية مجتمعية، أخصائي متابعة وتقييم، مساعد إداري، فضلاً عن مهندسين مختصين مكلفين حسب المشاريع الفرعية المجتمعية. وسيتم في نهاية المطاف نقل موظفي مكتب إدارة المشروع وفرق إدارة المشروع إلى مؤسسة الصندوق حال الانتهاء من تأسيسه وممارسته لعمله.

على صعيد التنفيذ، سيكون النظام المتبع في إقليم كردستان مختلفاً بشكل طفيف عن باقي أنحاء العراق. حيث سيتمثل الفرق الرئيسي في أن الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبينما ستتم إدارته مركزياً من قبل وزارة التخطيط، سيتم تنفيذ أعماله محلياً من قبل الإدارات المحلية في محافظات دهوك، أربيل، السليمانية. وفي هذا الصدد، ستلعب وزارة التخطيط في حكومة الإقليم دور السكرتارية للصندوق، وستقوم بالتنسيق الوثيق مع المحافظات والتي ستتولى الأنشطة المتعلقة بالتنفيذ بما في ذلك الجوانب الائتمانية ومتطلبات الإجراءات الوقائية. وبأني هذا الترتيب بناءً على التجربة السابقة لحكومة الإقليم مع الصندوق الائتماني العراقي الممول من قبل مشروع تقديم الخدمات الاستشارية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز قدرات الإدارات المحلية في تلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية. وستبقى دورة المشاريع الفرعية، على المستوى المحلي، كما هي في باقي أنحاء العراق، وكما هو الحال بالنسبة لباقي جوانب عمل الصندوق.

و. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة المتعلقة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معلومة)

لم يتم حتى الآن تحديد المواقع الدقيقة لأنشطة المشروع. وتتألف المشاريع الفرعية التي سيجري تنفيذها بموجب المكون 1 من أعمال التصليح، وإعادة التأهيل على نطاق صغير، والإضافات على المرافق الحالية (على سبيل المثال، إضافة 2-3 غرف صفية للمدارس الحالية، تصليح/إعادة تأهيل مركز صحي، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الطرق الحالية). ومن المتوقع أن يكون نطاق التدخلات بموجب المكون 1 بالتالي صغيراً للغاية. فضلاً عن ذلك، ستطلب البنية التحتية على نطاق صغير والتي تمثل الاستثمارات ذات الأولوية المحددة من قبل المجتمع أشغلاً مديناً بسيطةً. وسيتم تحديد هذه المشاريع الفرعية بناءً على قائمة تتضمن في العادة الاستثمارات التي تحسن القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، والاستثمارات التي يمكن إقامتها باستخدام التقنيات القائمة على العمالة وتعظيم استخدام المواد المحلية. ستشمل المرحلة التأسيسية (حيث ستتولى وزارة التخطيط بمكاتبها المركزية والمحلية إدارة عمليات الصندوق- كما هو متوقع البدء به في كانون الثاني 2018) 7 محافظات، وذلك ابتداءً بمحافظات المثنى، صلاح الدين، دهوك في السنة الأولى، ثم التوسع إلى محافظات نينوى، بغداد، ذي قار، القادسية في السنة الثانية. ويتمثل هدف المكون 2 في دعم تعزيز نظم التمويل متناهي الصغر، بينما سيفهم المكون 3 الدعم التنفيذي وإدارة المشروع بغرض تأسيس وتشغيل الصندوق. ولا توجد خصائص مادية محددة مرتبطة بهذين المكونين. تتمثل السمة المشتركة لكافة تدخلات المشروع، وبالتحديد بموجب المكون 1، في التقيد الصارم بالشكل الأصلي للمباني والهياكل والبنية التحتية الخفية، والتي تعرضت للضرر أو التدمير أو التخريب أو السرقة أثناء الأنشطة القتالية والاحتلال من قبل الجماعات الإرهابية. ومن المتوقع أن تكون معظم التدخلات في المناطق الحضرية، والتي تتسم حالياً بتدني شديد في الظروف البيئية المعيارية، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الأعمال الحربية وترتبط بالتدهور والتقصير (مثل: وجود الأنقاض والذخائر غير المتفجرة، التخلص غير المنظم من النفايات، تعطل الخدمات البيئية، وجود ملوثات من النفط/الوقود والذخائر). ومن بين الآثار الإيجابية لتدخلات المشروع بشكل عام ضمان الحكومة العراقية إزالة الأنقاض والذخائر غير المتفجرة لتمهيد الطريق لأنشطة المشروع.



ز. أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق

إيهاب محمد محمد الشعلان، أخصائي الإجراءات الوقائية البيئية
عامر عبد الوهاب علي الغورباني، أخصائي الإجراءات الوقائية البيئية
إبراهيم إسماعيل محمد السلامة، أخصائي الإجراءات الوقائية الاجتماعية

سياسات الإجراءات الوقائية التي قد يتم تطبيقها

| سياسات الإجراءات الوقائية | بحاجة للتفعيل؟ | التفسير (اختياري) |
|---|----------------|--|
| التقييم البيئي (السياسة التشغيلية 4.01) | نعم | سيضمن المشروع أشغال بنية تحتية بسيطة، بما في ذلك الأشغال المادية/المدنية، والتعامل مع إزالة الأنقاض، وأنشطة التنظيف وإعادة الاعمار. وبينما يتوقع تنفيذها على مراحل صغيرة وبحسب الأصول المعتمدة حالياً، ستتطلب هذه الأشغال إطار فعال للإدارة البيئية والاجتماعية والذي سيتوافق مع أدوات مراقبة لتوفير المبادئ التوجيهية لاختبار أدوات الإجراءات الوقائية المناسبة وتحديد المتطلبات والتوجيهات. وسترتبط الخطط بالمواقع وستتضمن تدابير معينة لتجنب وتقليل وتخفيف الآثار السلبية المحتملة المرتبطة في العادة بالأنشطة الإنشائية على النطاق المنظور. وسيكون مكتب إدارة المشروع مسؤولاً عن تقديم الشروط المرجعية لإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بحلول 17 كانون الأول 2017، وإعداد الإطار والتشاور حول الإفصاح عنه بحلول آذار 2018. ويجب إعداد خطط للإدارة البيئية والاجتماعية بحسب الموقع قبل بدء تنفيذ أية أنشطة إنشائية. وسيكون المكتب مسؤولاً عن إعداد الإطار والخطط للإدارة البيئية والاجتماعية قبل أية أنشطة إنشائية. وسيعتمد المكتب على استشاريين خارجيين لإعداد الوثائق المطلوبة للإجراءات الوقائية. |
| المساكن الطبيعية (السياسة التشغيلية 4.04) | لا | سيقتصر المشروع على الأشكال الأصلية للهياكل وينحصر في المناطق الحضرية، وبالتالي لن تتضرر المساكن الحساسة أو المحمية ولن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.04. |
| الغابات (السياسة التشغيلية 4.36) | لا | سيقتصر المشروع على الأشكال الأصلية للهياكل والطرق والجسور... الخ. وسينفذ بشكل رئيسي في المناطق الحضرية، ولا توجد غابات داخل حدود المشروع. لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.36. |
| مكافحة الآفات (السياسة التشغيلية 4.09) | لا | لن يتم تمويل أنشطة تتطلب شراء أو تخزين أو التعامل مع أو استخدام مبيدات حشرية أو مبيدات الأعشاب. لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.09. |
| الموارد الثقافية المادية (السياسة التشغيلية 4.11) | نعم | يعد العراق غنياً جداً بالموارد الثقافية المادية، ومن المرجح أن يكون للتدمير الذي حصل أثناء الصراع أثر سلبي على المباني التاريخية والمواقع الدينية مثل المساجد والأضرحة، والمقامات. ومن المحتمل أن التدمير كان عبارة عن أعمال حربية عشوائية، لكنه استهدف أيضاً العنف الطائفي. وقد تم التطرق إلى المصادر الثقافية المادية في برنامج التعديلات الهيكلية. بالتالي سيتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.11 كتدبير وقائي والذي سيضمن تدابير تخفيفية/إجراءات العثور على فرص وسيتم توضيح ذلك بشكل أكبر في إطار الإدارة البيئية |



| | | |
|--|-----|---|
| والاجتماعية. | | |
| السكان الأصليين (السياسة التشغيلية 4.10) | لا | لن يقوم المشروع بتمويل أية أنشطة تؤثر على السكان الأصليين، وبالتالي لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.10. |
| إعادة التوطين القسرية (السياسة التشغيلية 4.12) | نعم | كمبدأ عام، من المقرر تنفيذ كافة الأنشطة على الأشكال الأصلية الحالية. رغم ذلك، توجد احتمالية ضئيلة بأن تؤدي أعمال إعادة الاعمار بشكل مؤقت لإعاقة الوصول إلى سبل كسب الرزق أو المساكن، أو تحتاج إلى استخدام مؤقت للأراضي الخاصة و/أو إعادة تموضع للتعدادات/العشوائيات. بالتالي، سيتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.12 كتدبير وقائي. وحيث أن موقع المشاريع الفرعية غير معروف على المستوى الفردي، وفي حال الحاجة للاستحواذ على أرض لغايات المشروع، سيتم إعداد إطار لسياسة إعادة التوطين والتي ستحدد المبادئ والإجراءات العامة لمتطلبات التعويض وإعادة التوطين وإرشادات إعداد خطط إعادة التوطين أو خطط إعادة التوطين المختصرة عند الضرورة. فضلاً عن ذلك، وأثناء فترة المشروع، يتوقع القيام بالتبرع الطوعي بالأراضي كمساهمة من قبل المجتمع دون أي ضغط وسيسمح بذلك فقط في حال التوقيع على نموذج موافقة وإرفاقه بالمشروع الفرعي. وسيتم اعتماد قائمة تحقق للمراقبة وسيتم استثناء المشاريع الفرعية التي تتطلب الاستحواذ القسري على الأراضي. |
| سلامة السدود (السياسة التشغيلية 4.37) | لا | لن يتم شمول أنشطة إنشائية تتضمن سدوداً في المشروع. لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.37. |
| المشاريع التي تتم على الممرات المائية الدولية (السياسة التشغيلية 7.50) | لا | لا يوجد تجريد للمياه أو أشغال على المسطحات المائية العابرة للحدود ضمن نطاق المشروع. لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 7.50. |
| المشاريع في المناطق المتنازع عليها (السياسة التشغيلية 7.60) | لا | بينما سيستهدف المشروع المناطق المحررة مؤخراً من الجماعات الإرهابية، لا تعد هذه المناطق "متنازعة عليها" بحسب هذه السياسة، حيث لا تتمتع الجماعات الإرهابية بأي اعتراف دولي وبالتالي لن تدعي أية شرعية تجاه المناطق المحررة. لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 7.60. |

القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية وإدارتها

أ. ملخص المسائل الرئيسية المتعلقة بالإجراءات الوقائية

1. صف أية مسائل أو آثار للإجراءات الوقائية المرتبطة بالمشروع المقترح. حدد وصف أية آثار محتملة واسعة المدى، بارزة و/أو لا يمكن تغييرها: من المتوقع أن يكون للتدخلات المقترحة للمشروع منافع اجتماعية بارزة ستسهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين العراقيين بالإضافة إلى تحسين الوضعية البيئية بشكل عام في الأراضي المحررة. رغم ذلك، وبسبب الأشغال المدنية البسيطة التي من المتوقع تنفيذها، قد تكون هنالك آثار سلبية محتملة مرتبطة بأنشطة المشاريع الفرعية. حيث من المتوقع حدوث انبعاثات في الجو وغبار أثناء أعمال الحفر أو نقل التربة بالإضافة إلى الإزعاج بسبب الآلات. فضلاً عن ذلك، ستتطلب النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن مواقع الإنشاءات تدابير تخفيفية بسيطة. وتتضمن الهواجس الرئيسية سلامة وصحة العمال ورفاهة العمال في موقع العمل. ومن المتوقع إجراء التدخلات المقترحة بموجب المشروع على الأشكال الأصلية الحالية. رغم ذلك، يوجد احتمال ضئيل بأن تؤثر أشغال إعادة الاعمار على القدرة على الوصول إلى سبل كسب الرزق أو المساكن، أو قد تتطلب الاستخدام المؤقت للأراضي الخاصة و/أو إعادة تموضع التعدادات/العشوائيات. بالتالي، سيتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.12 كتدبير وقائي. إضافة لذلك، من المتوقع حدوث تبرع طوعي بالأراضي أثناء مرحلة تأسيس المشروع كخيار لأي مشروع فرعي وسيعيد ذلك مساهمة من قبل المجتمع. وتتنحصر الآثار المتوقعة في مواقع محددة، وقابلة للتغيير، ومحددة من حيث الوقت، وبالتالي يمكن التخفيف منها من خلال تدابير بسيطة. ومع توفر تدابير تخفيفية ملائمة، ستكون الآثار حيادية إلى حد كبير. ومن غير المتوقع أن تكون الآثار المتوقعة غير قابلة للتغيير أو ذات نطاق واسع.



2. صف أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة المدى بسبب الأنشطة المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع: من غير المتوقع وجود آثار غير مباشرة/طويلة المدى كنتيجة لأنشطة المشروع. وستتمثل الآثار الواسعة في إحياء المستويات السابقة من الأنشطة الاقتصادية، واستعادة الخدمات العامة والبيئية، مما سيكون له أثر إيجابي مقارنة مع المستوى الحالي.

3. صف أية بدائل للمشروع (إن انطبق ذلك) من المتوقع أن تساعد في تجنب أو الحد من الآثار الضارة. بالنظر إلى أن هذا المشروع سيمول فقط إعادة اعمار وتجديد الهياكل الموجودة بالأصل، لن تتم دراسة بدائل ذات صلة بالمشروع. وضمن المشاريع الفرعية، قد تكون هنالك العديد من خيارات التصميم، وستشجع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لكل مشروع فرعي على الأداء المثالي بيئياً واجتماعياً والنهج وخيارات التصميم الأكثر استدامة.

4. صف التدابير المتخذة من قبل المقترض لمعالجة المسائل المتعلقة بسياسة الإجراءات الوقائية. قدم تقييماً لقدرة المقترض على التخطيط والتنفيذ للتدابير المذكورة.

حيث أن المشروع قد تم إعداده بموجب أحكام الفقرة 12 من السياسة التشغيلية 10 للمشاريع في الأوضاع ذات الحاجة الملحة للمساعدة أو بسبب محدودية القدرات، يتم تأجيل تحضير وثائق الإجراءات الوقائية للمرحلة التنفيذية. وقد جرى إعداد خطة عمل للإجراءات الوقائية من قبل البنك الدولي، والتي توفر التوجيهات حول الترتيبات التنفيذية للإجراءات الوقائية في المستقبل. وأثناء المرحلة التنفيذية وقبل الشروع في أنشطة المشاريع الفرعية، سيقوم مكتب إدارة المشروع، وبمساعدة من البنك الدولي، بإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين. وسيغطي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كافة مكونات المشروع من أجل تقييم أية مسائل تتعلق بالإجراءات الوقائية الهامة وتوفير التوجيه حول الوثائق الإضافية للإجراءات الوقائية التي سيجري إعدادها، أو التدابير التخفيفية التي ستتم معابنتها أثناء التنفيذ. إضافة لذلك، سيوفر الإطار معايير مراقبة لضمان إقصاء أي مشروع عالي الخطورة (من الفئة أ) والذي قد يكون له آثار بيئية أو اجتماعية بارزة.

سيشمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المواضيع التالية وسيغطي كامل نطاق أنشطة المشروع بما في ذلك المكونات 1، 2، 3: (أ) نطاق أنشطة المشروع؛ (ب) أنواع النتائج المتوقعة، بالإضافة إلى حجمها ومدتها؛ (ج) أنواع وثائق التقييم/الإدارة البيئية والاجتماعية بما في ذلك سلسلة التدابير التخفيفية المناسبة مع أنواع المشاريع الفرعية/الآثار؛ (د) منهجية المراقبة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية، وتصنيف وتخصيص الوثائق البيئية والاجتماعية؛ (هـ) مراجعة المؤسسات المعنية والأطراف الرئيسية والأدوار والمسؤوليات والعمليات الإدارية؛ (و) متطلبات بناء القدرات والتدريب؛ (ز) تحديث التكلفة التقديرية لتدابير الإدارة البيئية والاجتماعية. ومن المتوقع أن تتضمن الأنواع ضمن نطاق المشاريع الفرعية أشغالاتاً مدنية روتينية بسيطة تتعلق فقط بالهياكل والأشكال الحالية، والتي لحق بها ضرر جراء الصراخ. يقترح إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وقوائم تحقق هذه الخطط باعتبارها وثائق ملائمة للإجراءات الوقائية. ولن تكون هنالك حاجة لإجراء تقييم حر وشامل للأثر البيئي والاجتماعي، حيث لن تكون أية مشاريع كبيرة ضمن الفئة (أ) مؤهلة للحصول على التمويل بموجب المشروع. وبالإضافة إلى الاستحواذ على الأراضي، سيتناول إطار الإدارة البيئية والاجتماعية احتمالية وجود عمالة الأطفال/العمالة القسرية أو قضايا تتعلق بتدفق العمالة إن كان مناسباً، واستحواذ النخبة على المقدرات، وإمكانية مقاومة النزاع الاجتماعي فيما يخص اختيار الأنشطة التي ستلقى الدعم وتوزيع المنافع.

على نحو مماثل، سيوفر إطار سياسة إعادة التوطين المبادئ والإجراءات العامة لمتطلبات التعويض وإعادة التوطين وإرشادات لإعداد خطط إعادة التوطين أو خطط إعادة التوطين المختصرة عند الضرورة. وستضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين إرشادات لتقييم وتوثيق التبرعات الطوعية بالأراضي. وستجري مراجعة الإطارين وإجازتهما والإفصاح عنهما على المستوى الوطني وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك باللغات الإنجليزية والعربية والكردية (بحسب ما هو متبع) بحلول آذار 2018.

بالارتباط مع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (بالرغم من إدارة ذلك والسيطرة عليه من قبل وزارة الدفاع ووزارة الخارجية في العراق) يكمن خطر مخلفات الحرب القابلة للانفجار، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة، الذخائر المتروكة، والشراك في مناطق المشروع. وحيث أن المشروع سينفذ في المناطق المحررة مؤخراً، وحيث أن التحرير يتضمن في الغالب أنشطة قتالية كبيرة، يعتبر وجود مخلفات الحرب القابلة للانفجار أمراً مؤكداً. وبالتالي، ستكون كافة مناطق المشروع قد خضعت أو ستخضع للمراقبة (مسح فني) بخصوص هذه المخلفات ويجب الإعلان عنها كمناطق آمنة من قبل وزارتي الدفاع والداخلية قبل الشروع في أية أشغال، سواء أكانت متعلقة بإزالة الأنقاض، أو إعادة اعمار الهياكل المتضررة، أو أية أشغال تحت مستوى الأرض.

سيجري إنشاء مكتب لإدارة المشروع في وزارة التخطيط من أجل تنفيذ أنشطة المشروع لحين تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية. وتملك وزارة التخطيط معرفة وقدرات كافية لتنفيذ معايير الأهلية للمراقبة للمشاريع التي سيجري تمويلها، رغم ذلك، يجب تعديل المعايير المتبعة حالياً كي تلتزم بسياسات الإجراءات الوقائية لدى البنك الدولي والمتطلبات التي سيتم تحديدها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وتوجد في الوقت الحالي فجوات كبيرة بين المتطلبات البيئية والاجتماعية في العراق، وسياسات الإجراءات الوقائية لدى البنك الدولي، بالإضافة إلى طريقة تصنيف المشاريع بيئياً. وسيضم مكتب إدارة المشروع أخصائيين بيئيين واجتماعيين مؤهلين لضمان تنفيذ سياسات الإجراءات الوقائية المطبقة. وحال تعيينهم، سيكون من المطلوب إخضاع هؤلاء الأخصائيين لجلسات تدريبية حول سياسات الإجراءات الوقائية لدى البنك الدولي بالإضافة إلى معايير الأهلية للمشاريع التي ستمول بموجب هذا المشروع. وخلال المرحلة التأسيسية الأولية للمشروع، قد يحتاج مكتب إدارة المشروع للاعتماد على استشاريين خارجيين لدعم إعداد الوثائق الضرورية حول الإجراءات الوقائية بالنسبة للمشاريع المؤهلة. إضافة لذلك، سيكون من الضروري تقديم دعم ومراجعة وثيقة للمشاريع الفرعية المؤهلة من قبل البنك

الدولي.

ستكون مسؤولية تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية إلى حد كبير ملقاةً على عاتق المتعهدين بحيث سيتوجب على المتعهد تسمية استشاريين مؤهلين في مجال البيئة والصحة والسلامة واستشاري للتنمية الاجتماعية (عند الضرورة) من أجل ضمان الالتزام بهذه الخطط أثناء الإنشاءات. إضافةً لذلك، قد يتوجب على مهندس المشروع (الاستشاري) تعيين استشاريين خارجيين للعمل بشكل وثيق مع مكتب إدارة المشروع لضمان تنفيذ متطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إعادة التوطين أو خطط إعادة التوطين المختصرة بشكل كافٍ.

إضافةً لذلك، سيضمن مكتب إدارة المشروع، من خلال الترتيبات التعاقدية مع المتعهدين، شمول كافة متطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إعادة التوطين في العقود الإنشائية وسيكون ذلك ملزماً لكافة المتعهدين. إضافةً لذلك، يجب رصد الإجراءات الوقائية من قبل استشاري خارجي بالنيابة عن البنك الدولي بسبب العوائق الأمنية والتي قد تحد من قدرة موظفي البنك على إجراء بعثات الدعم التنفيذي في العديد من مواقع المشروع.

5. حدد أصحاب الشأن الرئيسيين وصف آليات التشاور والإفصاح عن سياسات الإجراءات الوقائية مع التركيز على الأشخاص الذين من المحتمل تأثرهم. يضم أصحاب الشأن الرئيسيون: (أ) الفرق الفنية والإدارية المعنية من الوزارات القطاعية؛ (ب) إدارات المحافظات المعنية؛ (ج) البلديات؛ (د) وزارة الصحة والبيئة؛ (هـ) المستفيدون من المشروع والأشخاص الذين يحتمل تأثرهم بفعل المشروع.

بالنظر إلى أن التشاور مع الجمهور يشكل تحدياً في سياق الهشاشة والصراع والعنف كما هو الحال في العراق، فإن من بين الآليات البديلة إجراء مقابلات فردية و/أو اجتماعات من خلال اعتماد استبيانات محدودة يتم إجراؤها في أماكن آمنة. كما يجب إجراء مقابلات منفصلة للنساء من قبل استشارية إن أمكن.

سيتم إجراء اجتماعات/مقابلات مع أصحاب الشأن المعنيين أثناء التحضير لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وإطار سياسة إعادة التوطين، وخطط ميدانية للإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إعادة التوطين أو خطط إعادة التوطين المختصرة عند الضرورة

يتمثل الهدف من هذه الاجتماعات في استعراض الأهداف العامة لتصميم المشروع؛ وتقديم شرح للمشاركين حول المنافع الواسعة للمشروع على المستوى الوطني والبدء بتحديد بغض الآثار البيئية والاجتماعية الضارة المتوقعة والتي قد تنتج عن أي من أنشطة المشاريع الفرعية، وتمكين أصحاب الشأن من المشاركة وتقديم الملاحظات والتعليقات، بالإضافة إلى ضمان دراسة هواجسهم وقضاياهم الهامة أثناء كافة مراحل المشروع الفرعي، بما في ذلك مرحلة التخطيط. ويجب عقد جولة أخرى من الاجتماعات/المقابلات أثناء التحضير لمشروع فرعي ميداني محدد بحيث ينصب التركيز على آثار ذلك المشروع الفرعي.

سيتم الإفصاح عن نتائج الاجتماعات/المقابلات لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين وكل مشروع فرعي على الموقع الإلكتروني لمكتب إدارة المشروع، والوزارات والمحافظات المعنية التي تم فيها إجراء التدخلات. ويجب أن كافة الأشخاص المتأثرين بالمشاريع الفرعية على دراية وباستطاعتهم تقديم الملاحظات عند الضرورة.

آلية معالجة التظلمات: يجب على مكتب إدارة المشروع تشكيل وحدة للتعامل مع الشكاوى وستجهز بنظام محوسب مع 4-5 مسؤولين مدربين مسؤولين عن ضمان تسجيل وتتبع الشكاوى والأسئلة والتحقيق فيها ومعالجتها دون تأخير. وستقوم الوحدة بالتنسيق مع الكادر الميداني المحلي للصندوق ومسؤولي الإدارة المحلية لضمان اتخاذ إجراءات في توقيت مناسب استجابةً للشكاوى. وستوفر آلية معالجة التظلمات الإلكترونية نظاماً للإبلاغ ومعالجة هواجس الأشخاص المتأثرين من المشروع فيما يخص الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة المشاريع الفرعية.

ويمكن توجيه الشكاوى و/أو الأسئلة بشأن عمليات المشروع، إلى أي مهندس ميداني في المشروع الفرعي، أو ممثل عن المجتمع، أو مسؤول الإدارة المحلية و/أو مكتب إدارة المشروع حيث يتم تسجيل الشكاوى للتحقيق فيها. وسيتم نشر معلومات الاتصال على الموقع الإلكتروني للمشروع الفرعي كي يتمكن الأشخاص المتأثرون من تقديم شكاوهم. ويجب توفير عدة نقاط للتواصل (الهاتف، صندوق شكاوى، الموقع الإلكتروني، البريد الإلكتروني، الرسائل النصية... الخ.) بحيث يكون الأشخاص المتأثرون بالمشروع على دراية بجهات الاتصال حول هواجسهم. ويجب نشر معلومات الاتصال لجهة الاتصال على المستوى المحلي وباللغة المحلية للأشخاص المتأثرين بالمشروع الفرعي من أجل تقديم الشكاوى. إضافةً لذلك، يجب تسجيل نسخ من الشكاوى في ملف المشروع الفرعي وتقرير سير عمل المشروع الفرعي بما في ذلك رقم ونوع الشكاوى ونتائج القرار بشأنها.

ب. متطلبات الإفصاح

تم تأجيل مراجعة هذه الإجراءات الوقائية.

الملاحظات

حيث أن المشروع يتم إعداده بموجب الفقرة 12 من السياسة التشغيلية 10.00، تم طلب تأجيل إعداد وثائق الإجراءات الوقائية لغاية المرحلة التنفيذية.



ولتحقيق هذه الغاية، قام البنك الدولي بإعداد خطة عمل الإجراءات الوقائية والتي ستخدم كخارطة طريق لإعداد وثائق الإجراءات الوقائية التالية. فضلاً عن ذلك، يجري إعداد دليل تشغيلي للمشروع بمساعدة من البنك الدولي. كما سيقوم المقترض، بدعم من البنك الدولي، بشمول قوائم المراقبة الضرورية لتحديد التدخلات غير المؤهلة للحصول على تمويل بموجب المشروع. إضافة لذلك، سيقوم المقترض، وبدعم من البنك الدولي، بإعداد، عند الشروع في تنفيذ المشروع ولكن قبل البدء بتنفيذ أية أنشطة للمشاريع الفرعية، إطار للإدارة البيئية والاجتماعية والذي سيوفر الإرشادات حول: (1) النهج الذي ستبني أثناء تنفيذ المشروع؛ (2) وثائق الإجراءات الوقائية المناسبة؛ (3) إطار التخفيف والرصد للأثار. وسيتم الإفصاح عن الإطار على المستوى الوطني وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك باللغات الإنجليزية والعربية والكردية (بحسب ما هو متبع) بما يتوافق مع سياسة الإفصاح المتبعة لدى البنك بحلول آذار 2018.

تم تأجيل مراجعة هذه الإجراءات الوقائية.

الملاحظات

بالنظر إلى الطبيعة الصغيرة لأعمال البنية التحتية، والنهج التشاركي المجتمعي، سيركز الدليل التشغيلي للمشروع على تجنب آثار إعادة التوطين. كمبدأ عام، من المقرر تنفيذ كافة الأنشطة على الأشكال الأصلية الحالية. رغم ذلك، توجد احتمالية ضئيلة بأن تؤدي أعمال إعادة الأعمار بشكل مؤقت لإعاقة الوصول إلى سبل كسب الرزق أو المساكن، أو تحتاج إلى استخدام مؤقت للأراضي الخاصة و/أو إعادة تموضع للتعدادات/العشوائيات. بالتالي، سيتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.12 كدبير وقائي. وحيث أن موقع المشاريع الفرعية غير معروف على المستوى الفردي، سيتم إعداد إطار لسياسة إعادة التوطين والتي ستحدد المبادئ والإجراءات العامة لمتطلبات التعويض وإعادة التوطين وإرشادات إعداد خطط إعادة التوطين أو خطط إعادة التوطين المختصرة عند الضرورة. فضلاً عن ذلك، وأثناء فترة المشروع، يتوقع القيام بالتبرع الطوعي بالأراضي كمساهمة من قبل المجتمع دون أي ضغط وسيتم بذلك فقط في حال التوقيع على نموذج موافقة وإرفاقه بالمشروع الفرعي. وسيتم اعتماد قائمة تحقق للمراقبة وسيتم استثناء المشاريع الفرعية التي تتطلب الاستحواذ القسري على الأراضي.

ج. مؤشرات رصد الالتزام على المستوى المؤسسي (ستتم تعينها عند استكمال نظام تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول من خلال اجتماع قرارات المشروع)

السياسة التشغيلية 4.01- التقييم البيئي

هل يتطلب المشروع إعداد تقرير تقييم بيئي بشكل منفصل (بما في ذلك خطة للإدارة البيئية)؟

نعم

إذا كان الأمر كذلك، هل قامت الوحدة الإقليمية البيئية أو مدير الممارسات بمراجعة واعتماد تقرير التقييم البيئي؟

غير متوفر

هل تم شمول التكلفة والمسائلة المتعلقة بخطة الإدارة البيئية في الاعتماد/القرض؟

نعم

السياسة التشغيلية 4.11- المصادر الثقافية المادية

هل يشمل التقييم البيئي تدابير كافية تتعلق بالمتعلقات الثقافية؟

نعم

هل يشمل الائتمان/القرض آليات للتخفيف من الآثار الضارة المحتملة على المتعلقات الثقافية؟

نعم

السياسة التشغيلية 4.12- إعادة التوطين القسرية

هل جرى إعداد خطة إعادة توطين/خطة مختصرة/إطار سياسات/إطار عمليات (حسب ما هو ملائم)؟

لا

إذا كان الأمر كذلك، هل قامت الوحدة الإقليمية البيئية أو مدير الممارسات بمراجعة الخطة؟



سياسة البنك الدولي حول الإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال وثائق متعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟

غير متوفر

هل تم الإفصاح عن الوثائق ذات الصلة داخل البلاد في مكان عام بشكل ولغة مفهومة وسهلة الوصول للفئات المتأثرة بالمشروع ومنظمات المجتمع المدني المحلية؟

غير متوفر

كافة سياسات الإجراءات الوقائية

هل جرى إعداد تقييم وميزانية ومسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير المتعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية؟

نعم

هل تم شمول التكاليف المتعلقة بتدابير سياسات الإجراءات الوقائية في تكلفة المشروع؟

نعم

هل يتضمن نظام المتابعة والتقييم للمشروع رسداً لآثار الإجراءات الوقائية والتدابير المتعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية؟

نعم

هل تم الاتفاق على ترتيبات تنفسية مرضية مع المقترض وتم بشكل كافي عكس ذلك في الوثائق القانونية للمشروع؟

نعم

جهات الاتصال

البنك الدولي

غسان الخوجه
كبير مسؤولي الحماية الاجتماعية

رمزي عفيف نعمان
كبير مسؤولي البرامج

سرات النسور
كبير مسؤولي الحماية الاجتماعية

المقترض/الجهة المتعاملة/المستفيد

وحدة الإصلاحات الاقتصادية- مكتب رئيس الوزراء

حيدر العبادي

رئيس الوزراء ووزير المالية بالوكالة

ministeroffice@gmail.com

الجهات المنفذة



وزارة التخطيط
مهدي العلاق
الأمين العام، الأمانة العامة لمجلس الوزراء
mahdim.alalak@pmo.gov.iq

نجلاء مراد
مدير عام استراتيجية الحد من الفقر
najla_am@ymail.com

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقات

| | |
|-------------------|---|
| رئيس فريق المهام: | غسان الخوجه رمزي عفيف نعمان سرات النسور |
|-------------------|---|

تمت الموافقة من قبل

| | | |
|----------------------------|-----------------|---------------------|
| مستشار الإجراءات الوقائية: | نيناء تشي | 13 تشرين الأول 2017 |
| مدير الممارسات/المدير: | هنا بريكسي | 13 تشرين الأول 2017 |
| مدير مكتب البنك الدولي: | ساروج كومار جها | 16 تشرين الأول 2017 |